جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 – الجزائر
مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال
تحت إشراف:
العدد 15

مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال

Research in Contracts and BusinessLaw Review

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في مجالي العقود و قانون الأعمال

Approved Scientific International Review
Specializing in Contracts and Business Law

تصدر عن مخبر العقود وقانون الأعمال

Edited by the Contracts and Business Law Laboratory

عدد خاص بفعاليات الملتقى الدولي حول :

القانون الجنائي للأعمال نحو توجه جديد للتجريم

المنعقد يوم:21 أكتوبر 2021

عبر التحاضر المرئي عن بعد Zoom

المجلد : 07 العدد 01 جانفي 2022
العدد التسلسلي الخامس عشر
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 – الجزائر
ISSN 392-2543X
الإيداع القانوني ديسمبر 2018

هيئة إدارة المجلة/ مدير المجلة : أ.د/ بن حملة سامي جامعة قسنطينة1

رئيس التحرير: أ.د/ قسوري فهيمة جامعة باتنة1

سكرتير المجلة : د/ علواش مهدي جامعة قسنطينة 1

هيئة التحرير للمجلة (الأعضاء خارج الوطن			
Viktorovich Ragulin Andrey	the Bashkir economical and legal technical school moscow/ russia	عبيدات هاني	جامعة اليرموك / المملكة الاردنية الهاشمية
المساعيد فرحان	جامعه ال البيت - المملكه الاردنيه الهاشميه	عدنان عواد سلمان الشوابكة	جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية
يوسف ناصر	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	عواطف زرارة	الشارقة
Abdallah Amel	جامعة السلطان قابوس - كلية الحقوق	فرحي فيصل	université de québec a montreal UQAM
Ashraf Salih	Faculty of Arts and Humanities -University of Ibn Rushd-Netherlands	صديق محمد محمد خليفة	جامعة إفريقيا العالمية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-الخرطوم
jihane fakih	الجامعة اللبنانية	مراد Mourad بن صغير Benseghir	جامعة الشارقة / جامعة تلمسان
Legros denis	(Paris 8 (France	مشاعر خير الله	جامعة الخرطوم
OUKIL Amar	Sultan Qaboos University	همام القوصي	سوريا .
Sadraoui Tarek	Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Mahdia Tunisie	طلعت عيسى	الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين
الخطيب محمد عرفان	كلية أحمد بن محمد العسكرية - عمادة الشؤون الأكاديمية - قطر| كلية الحقوق - جامعة دمشق - الجمهورية العربية السورية	طرابزون عبد الله	Istanbul Universitesiتركيا
الدكتور عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة	عبد الصمد عبو	جامعة محمد الأول -وجدة -المغرب
عبدالمجيد خلف منصور العنزي	أكاديمية سعد العبدالل للعلوم الأمنية، الكويت	هيئة التحرير داخل الوطن	
الفوركي مصطفى	جامعة الحسن الأول بسطات	أد/ بن حملة سامي	جامعة قسنطينة1
د.حيدر فليح حسن الكناني	جامعة بغداد / كلية القانون	أ.د / طاشور عبد الحفيظ	جامعة قسنطينة1
وائل محمد جبريل	جامعة عمر المختارليبيا	أ.د/ قسوري فهيمة	جامعة باتنة1
أحمد حسنية	جامعة ظفار- سلطنة عُمان	أد/ ارزيل الكاهنة	جامعة تيزي وزو
خيري مرتضى عبد الله	كلية الحقوق جامعة ظفار في سلطنة عمان	أد/ خضراوي الهادي	جامعة الأغواط
عقيلة دبيشي	universitée Paris 8 France	أد/ زرارة صالحي الواسعة	جامعة باتنة1
للدكتور/ نشأت ادوارد ناشد	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر	أد/ فيلالي علي	جامعة الجزائر 1
عبد الرحمن رشوان	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين	أ.د/ مخلوفي عبد الوهاب	جامعة باتنة1
شادي عدنان الشديفات	جامعة الشارقة	أد/ مجاجي منصور	جامعة المدية
شرف الدين الطيب حسين محمود	جامعة بحري/ السودان وجامعة الحدود الشمالية - السعودية	د/ جزول صالح	مركز جامعي مغنية

هيئة العلمية للمجلة

هيئة العلمية للمجلة (المراجعين)			
المراجعين خارج الوطن		المراجعين داخل قسنطينة	
د/أمال عبد الله	جامعة السلطان قابوس - كلية الحقوق	أد/ بن حملة سامي	جامعة قسنطينة1
Dr/André Cabanis	فرنسا	اد/طاشور عبد الحفيظ	جامعة قسنطينة1
د/جيهان فكيه	الجامعة اللبنانية	د/لعور حسان حمزة	جامعة قسنطينة1
د/عبدالمجيد خلف منصور العنزي	أكاديمية سعد العبدالل للعلوم الأمنيةه، الكويت	د/بن يسعد عذراء	جامعة قسنطينة1
د/الفوركي مصطفى	جامعة الحسن الأول بسطات	د/بن لطرش منى	جامعة قسنطينة1
د.حيدر فليح حسن الكناني	جامعة بغداد / كلية القانون	د/بوبترة طارق	جامعة قسنطينة1
د/وائل محمد جبريل	جامعة عمر المختار -ليبيا	د/بودليو سليم	جامعة قسنطينة1
د/خيري مرتضى عبد الله	كلية الحقوق جامعة ظفار في سلطنة عمان	د/خلفاوي عبد الباقي	جامعة قسنطينة1
د/نشأت ادوارد ناشد	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر	د/كمال لدرع	الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية
د/عبد الصمد عبو	جامعة محمد الأول -وجدة -المغرب	د/نكاع عمار	جامعة قسنطينة1
د/عواطف زرارة	الشارقة	د/ايمان شويطر	جامعة قسنطينة1
ا.د/بن صغير مراد	جامعة الشارقة / جامعة تلمسان	د/بوحلايس إلهام	جامعة قسنطينة1
د/مشاعر خير الله	جامعة الخرطوم	د/ ويسماية	جامعة قسنطينة1
د/همام القوصي	سوريا .	د/ كحول وليد	جامعة قسنطينة1
Dr/Franck MARMOZ	ليون فرنسا	د/ بن عميور امينة	جامعة قسنطينة1
بسمة كاظمي	العراق		
صديق محمد محمد خليفة	جامعة إفريقيا العالمية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-الخرطوم		
المراجعين داخل الوطن			
أد/ ارزيل الكاهنة	جامعة تيزي وزو	د/ خليفي عبد الرحمان	المدرسة العليا للضمان الاجتماعي
أد/ خضراوي الهادي	جامعة الأغواط	د/ بوشريط حسناء	جامعة بسكرة
أد/ زرارة صالحي الواسعة	جامعة باتنة1	د/ مزغيش عبير	جامعة بسكرة
أ.د/ صباح عبد الرحيم	جامعة ورقلة	د/ لمشونشي المبروك	جامعة الجزائر 1
أ.د/ مخلوفي عبد الوهاب	جامعة باتنة1	د/ بدرة لعور	جامعة بسكرة
أد/ فيلالي علي	جامعة الجزائر 1	د/ موكة عبد الكريم	جامعة جيجل
أ.د/ مجاجي منصور	جامعة المدية	د/ الحاج احمد بابا عمي	جامعة غرداية
أ.د/ قسوري فهيمة	جامعة باتنة1	د/ موشارة حنان	جامعة قالمة
أ.د/ حساين سامية	جامعة بومرداس	د/ جزول صالح	مركز جامعي مغنية
اد/ لشهب حورية	جامعة بسكرة	د/ بدر الدين براحلية	جامعة عنابة
أ.د/ زينة أيت وازو	جامعة تيزي وزو	د/ بن دريس حليمة	جامعة سيدي بلعباس
اد/ زرارة لخضر	جامعة باتنة1	د/فاضل خديجة	جامعة الجزائر 1
د/ خليفي مريم	جامعة بشار	د/خلاف فاتح	جامعة جيجل
د/ بن بوعزيز أسية	جامعة باتنة1	د/ لعماري وليد	جامعة باتنة1
د/ سارة عزوز	جامعة باتنة1	د/ بناسي شوقي	جامعة الجزائر 1
د/ أمال بوهنتالة	جامعة باتنة1		
د/ صونية بن طيبة	جامعة تبسة		

تقديم العدد التسلسلي الخامس عشر (المجلد 07 ، العدد 01)

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

مخبر العقود و قانون الأعمال

فرقة البحث PRFU

الجزاء في مجال الأعمال بين مقتضيات النظام العام الاقتصادي والأمن القانوني للمتعاملين

فرقة البحث PRFU

التمويل الاسلامي والتمويل التساهمي للمؤسسات في الجزائر

ينظمون الملتقى الدولي الافتراضي:

القانون الجنائي للأعمال نحو توجه جديد للتجريم

21 أكتوبر 2021 عبر Zoom

رئيسة الملتقى

د. عذراء بن يسعد

➢ **إشكالية الملتقى :**

الواقع أن التطور الذي حصل في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وغيرها يبرر وجود قانون جنائي للأعمال يختص بتنظيم المعاملات بصورتيها الحديثة والتقليدية ، فقد أصبحت جرائم الأعمال عائقا أمام التنمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية واتخذت صورا وأساليب أكثر خطورة وأدق تنظيما .

إذ أن الوسائل القانونية التقليدية سواء المدنية أو حتى الجزائية لم تعد قادرة على قمع أو حتى الوقاية من جرائم الأعمال ، فالأضرار الاقتصادية والمالية الناتجة عنها تفوق بكثير الأضرار الناتجة عن الجرائم التقليدية الواقعة على الأشخاص والأموال .

وإذا تحدثنا عن الجانب الاقتصادي ، خصوصا ، في ظل ما تشهده الجزائر من تحولات بشأنه ، وما أسفرت عنه من تحولات تشريعية عديدة أدت إلى تطور فرع جديد من القانون هو القانون الجنائي للأعمال

حيث تمكن هذا الاجرام من التسلل إلى المؤسسات والبنوك والشركات وغيرها واستخدامها من أجل الوصول إلى أهداف غير مشروعة ، كما أن الانفتاح الاقتصادي والاستثمار في مجال الأعمال عموما ترتب عليه بعض الآثار السلبية والتي تتيح فرصا غير مشروعة للإضرار بالأموال العامة أو الخاصة يقوم بها أشخاص أو شركات أو مؤسسات تمثل الطرف الاقتصادي القوي.

مما يقودنا إلى التساؤل حول جدوى وجود قانون جنائي للأعمال باعتباره فرعا من فروع القانون الجنائي من جهة وأحد فروع قانون الأعمال من جهة أخرى، وعن نجاعة وفعالية وملاءمة قواعده القانونية لمواجهة الخروقات الماسة بمجال الأعمال .

➢ **أهداف الملتقى :**

يهدف هذا الملتقى إلى تسليط الضوء على

- دور القانون الجنائي للأعمال في حماية الأنشطة الاحترافية

- تعزيز المفاهيم الخاصة في بعض المجالات التي لا تزال محل تخوف من المتعاملين الاقتصاديين

- إبراز خصوصية القانون الجنائي للأعمال

- توضيح النقائص وسد الثغرات التي تتخلل النظام القانوني في هذا المجال

- مدى نجاعة وفعالية التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة في مكافحة جرائم الأعمال.

➢ **محاور الملتقى :**

المحور الأول: المقاربات النظرية و المفاهيمية

المحور الثاني: جرائم الأعمال بين التصنيف و التحديد

المحور الثالث: إشكالية المتابعة في القانون الجنائي للأعمال

المحور الرابع : المسؤولية في جرائم الأعمال

المحور الخامس: خصوصية العقاب في ظل القانون الجنائي للأعمال

المحور السادس : إزالة التجريم عن مخالفات الأعمال أي حتمية؟

توصيات الملتقى الدولي

- ضرورة تفادي الغموض بخصوص حدود التفويض التشريعي للإدارة، وضمان عدم المساس بمبدأ الانفراد التشريعي في مجال الأعمال إلا ضمن حدود واضحة ومبررة.

- تعديل القانون التجاري فيما يخص جرائم التسيير واللجوء إلى التركيز والتشديد في مجال الجرائم الخطيرة مثل جريمة التعسف في أموال الشركة أو جرائم الإفلاس مع ضرورة إدراج تعريف تشريعي للمسير الفعلي في إطار القانون التجاري.

- ضرورة التعجيل في وضع نص تشريعي يحد من مظاهر الاختلال في تدابير الرقابة الداخلية للبنوك وأن يفعل الجزاء الجنائي للبنوك وموظفيها لضمان الوقاية من تبييض الأموال.

- تشديد العقوبة المقررة للشخص المعنوي مقارنة بعقوبة الشخص الطبيعي عن نفس الجريمة، نظراً للفارق الكبير بين إمكانيات الشخصين والأرباح الخيالية التي يحققها الشخص المعنوي، وليس في حالة العود فقط.

- ضرورة تكوين قضاة متخصصين في مجال الأعمال وتفعيل الأقطاب الجزائية بغية الفصل في القضايا مما يوفر الجهد والوقت ويساعد على الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأساسية، من خلال إنشاء تشكيلات متفرغة للنظر في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص الأقطاب (من جهات النيابة والتحقيق والمحاكمة) نظرا لما تتميز به هذه الجرائم من تعقيد وخطورة.

- توفير هياكل قاعدية ومقرات مستقلة للأقطاب الجزائية المتخصصة، وتعزيزها بأحدث التقنيات وأرقى التجهيزات التكنولوجية والمعلوماتية، وربطها بالشبكة العنكبوتية بما يسهل لها القيام بمهامها بشكل فعال وعلى وجه السرعة.

- تدارك الفراغات القانونية المتعلقة بالإجراءات المتبعة أمام الأقطاب لاسيما منها المتعلقة بالآجال، وبأيلولة الاختصاص بالفصل في استئناف الأوامر والأحكام الصادرة عن القطب كدرجة أولى وذلك تفاديا للوقوع في عيوب عدم الشرعية أو عدم الاختصاص.

- ندعو المشرع الجزائري إلى ضرورة الحد من إجراء الشكوى المسبقة في الجرائم العمدية ذات الصلة بأعمال التسيير وإلغاء التمييز بين الشركات التجارية ذات الطبيعة العمومية من حيث إجراء الشكوى كشرط للمتابعة الجزائية.

- تفعيل الإجراءات الخاصة للبحث والتحري التي جاء بها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وقانون الإجراءات الجزائية، وذلك بتطوير قدرات أعوان الشرطة القضائية في مجال التحقيق في جرائم الفساد..

- ضرورة تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الشخص المعنوي، والملاحقة لتطبيق العقوبة مع استرداد العائدات الناتجة عنها من الخارج.

- تفعيل نظام الطرق البديلة في مجال الأعمال قصد تحقيق الجدوى الاقتصادية وتوحيد الإجراءات بتوسيع مجال بدائل المتابعة المتاحة للنيابة العامة بهدف تحسين الاستجابة الجزائية. ولإضفاء المزيد من المرونة على المتابعات القضائية، حيث تتيح هذه التدابير الجديدة إمكانية تكييف الاستجابات مع كل نوع من أنواع السلوك، ووضع حد لهذا الوضع غير المرضي الذي يتمثل في عدم وجود خيار سوى بين الحفظ أو المتابعة. ومثال ذلك: الوساطة الجزائية، الأمر الجزائي، تسوية عارض الدفع في جرائم الشيك.

- تفعيل استقلالية الهيئات الوطنية المكلفة بمكافحة الفساد.

د/ بن يسعد عذراء

رئيس الملتقى كلية الحقوق جامعة قسنطينة1 الجزائر

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1
University of Mentouri Brothers Constantine 1

فهرس المحتويات

التقديم للعدد التسلسلي 15 (المجلد 7 العدد 1)			
	لقب واسم المؤلفين	عنوان المقال	الجامعة	الفهرس
01	عذراء بن يسعد	القانون الجنائي الخاص للأعمال : محوره المؤسسة وحماية الأنشطة الاحترافية	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)	22-07
02	مولود قموح	خصوصية العقوبات في مجال الأعمال	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)	48-23
03	إيمان رتيبة شويطر	الأقطاب الجزائية المتخصصة كتوجه لمكافحة جرائم الأعمال	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)	66-49
04	بن عمير أمينة بوحلايس إلهام	القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)	83-67
05	طيار منى بن عالية إسكندر	المصالحة في جرائم الأعمال	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة صفاقس (تونس) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سوسة (تونس)	97-84
06	مهدي علواش	غرامة الصُّلح: حجبٌ نسبيٌ للطابع الجزائي في جرائم الاستهلاك	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)	113-98
07	شيروف نهى	الضّوابط القانونيّة لجرائم التّأمين في ضوء التّشريع الجزائري	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)	133-114
08	إلياس بوزيدي	إزالة التجريم عن مخالفات الأعمال: بين وضوح الضوابط وحتمية التكيُّف مع حياة الأعمال.	المركز الجامعي مغنية (الجزائر)	151-134

University of Mentouri Brothers Constantine 1